

## بعدها أصبح الطرف السياسي الأضعف في فرنسا هل تكون "إستقالة" ماكرون إحدى مفاجآت عام 2025؟

يسعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون جاهدا لاستعادة زمام المبادرة السياسية وانقاذ ولايته التي تنتهي بعد سنتين. فمنذ قراره "الخاطئ" بحل الجمعية الوطنية (البرلمان) سقطت فرنسا في أزمة سياسية مفتوحة وغير مسبوقة، وبدا ان كل السيناريوهات ممكنة في ظل غياب اكثرية نيابية داعمة للحكومة، بما في ذلك لجوء ماكرون الى حل المجلس النيابي مرة ثانية او الاستقالة في حال خسر الانتخابات



الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قوي وصاحب مبادرات في الخارج، ضعيف ومثقل بالالتزامات في الداخل. ماكرون الذي يستطيع ان يحشد قادة العالم، واولهم الرئيس دونالد ترامب في حفل اعادة افتتاح كاتدرائية نوتردام في باريس، والذي كان حشد زعماء العالم قبل اشهر في احتفالات النورماندي وقدم نفسه زعيما لاوروبا وفرنسا قاطرة سياسية للموقف الاوروبي في حرب اوكرانيا وفي الشرق الاوسط، واقام علاقات وثيقة مع المملكة السعودية ووقع اتفاقات استثمارية واقتصادية كبيرة... ماكرون مطوق داخل فرنسا بأزمة سياسية دستورية تستنزف رصيده وتضعف قدراته. وهذه الازمة تفاقمت مع سقوط حكومة ميشال بارنييه في البرلمان بحجب الثقة عنها. هذه سابقة تاريخية ان تسقط حكومة بحجب الثقة عنها ولم تحصل في فرنسا الا مرة في العام 1962 عندما سقطت حكومة جورج بومبيدو في البرلمان. مع العلم بأن

ورقة يستطيع الاخير اللجوء اليها، وهي حل البرلمان مرة ثانية بدءا من شهر تموز المقبل. الا ان خطوة كهذه التي يتيحها الدستور، ستكون محفوفة بالمخاطر، لان خسارة الانتخابات مجددا تعني ان ماكرون لن يجد مخرجا منها سوى الاستقالة، لأنها لن تعني وجود أزمة سياسية فحسب، بل أزمة نظام. من هنا، فان الرئيس الفرنسي، الساعي الى استعادة المبادرة السياسية والى هامش من التحرك، لوح باللجوء الى الاستفتاء الشعبي بقوله: "سيكون علينا ان نحدد خيارا لنا بالنسبة الى الاقتصاد والديموقراطية والامن ومستقبل ابنائنا، اذ ان الازدهار والسلام لربع القرن المقبل مرهونان بما نقرره اليوم. لذا، سأطلب منكم في عام 2025 ان تعمدوا الى الحسم في عدد من هذه المواضيع". لكن ماكرون اكتفى بالعموميات، والخوف الاكبر ان يتحول الاستفتاء، بالنسبة الى معارضية، الى فرصة لوضع حد لولايته. الجمهورية الفرنسية تعرف سابقة من هذا النوع، فالجنرال ديغول خرج من السلطة عام 1969، لأنه خسر الاستفتاء الذي اقره حول تحديث السلطات في فرنسا. ويبقى هذا الخطر جاثما رغم ان الدستور لا يلزم رئيس الجمهورية الاستقالة. الا ان خسارة الاستفتاء ستعني مزيدا من الضعف السياسي، وتقييد حركته ومبادراته. يرى المحللون السياسيون ان مشكلة الرئيس الفرنسي تكمن في انه فقد القدرة على التحكم بالحياة السياسية، وان مركز القرار انتقل من قصر الاليزيه الى البرلمان. والخطر الاكبر الذي يهدد ماكرون عنوانه السقوط السريع لباريو، وهو ما يدفع في اتجاهه زعيم اليسار المتشدد

جان لوك ميلونشون، وزعيمة اليمين المتطرف مارين لوين. واذا سقط باريو يكون ماكرون قد استنفد آخر ذخائره، وسيجد نفسه مجبرا على الاستقالة، اذ ان ما تعيشه فرنسا لن يكون مجرد أزمة عابرة، بل انها ستواجه أزمة مؤسسات وأزمة نظام، ولا خروج منهما الا من خلال انتخابات عامة، ورئاسة في الدرجة الاولى. بيد ان ماكرون نجح، حتى اليوم، في ابعاد اليسار عن السلطة على الرغم من ان تحالف اليسار (الاشتراكي والشيوعي وحزب فرنسا الالية والخضر) حل في المرتبة الاولى في الانتخابات الاخيرة، وطرح مرشحته (لوسي كاستيه) لرئاسة الحكومة وفق ما يقتضيه العرف المعمول به في فرنسا. لكن ماكرون ناور مرتين بنجاح وابقى اليسار بعيدا من السلطة بحجة انه لا يملك الاكثية المطلقة في البرلمان، الا ان نجاحه كان مؤقتا. اليوم، يعاني من تراجع شعبيته، اذ ان ثلاثة ارباع الفرنسيين لا يبدون ارتياحا ازاء اداء رئيس الجمهورية، بحسب استطلاع للرأي اجريته مؤسسة "إيفوب" ونشرت نتائجه، علما ان لا شيء يشير الى انه سيستعيد شعبيته المفقودة. ماكرون اليوم بعيد كل البعد عما كان عليه خلال ولايته الخامسة الاولى، فهو من جهة، يفتقر اليوم الى اكثرية مطلقة في البرلمان، عكس ما كانت عليه حاله سابقا حيث اتكأ على اكثرية ساحقة مكنته من اقرار القوانين والتشريعات

وانتخابات معادة او اللجوء الى الاستفتاء الشعبي

واتباع السياسات التي ارتأها من غير وجود معارضة مؤثرة. اما اليوم، فان البرلمان يتشكل بشكل رئيس من ثلاث مجموعات نيابية، منها اثنتان (تحالف اليسار والخضر وحزب التجمع الوطني اليميني المتطرف) تعارضانه، في حين يحظى بدعم الكتلة المركزية. من هنا، حاجته الى اليمين التقليدي الذي اعطي سبع وزارات في الحكومة الجديدة للحصول على دعمه. بيد ان مساندة اليمين المذكور متأرجحة. رهان ماكرون على الخلافات الجوهرية التي تحول دون توافق اليسار والخضر واليمين المتطرف، لكن رهانه هذا غير مكفول النتائج، والدليل على ذلك انهما صوتا معا لاسقاط حكومة بارنييه، ولا شيء يمنعها من التوافق مجددا لاطاحة حكومة باريو. تميز العام 2025 بانعدام الاستقرار السياسي، وصعود نجم اليمين المتطرف الذي يقترب بشكل خطير من الاستحواذ على



السلطة، وتفاقم أزمة المديونية التي بلغت ارقاما قياسية 3300 مليار يورو، وتعاقب اربعة رؤساء حكومات في عام واحد، وسقوط ثالث حكوماته في البرلمان، وتصاعد المطالبة باستقالته، والعجز عن اقرار الميزانية في البرلمان. خارجيا، تواصلت المطالبة بانسحاب القوات الفرنسية من افريقيا، فانضمت تشاد والسنگال الى دول الساحل الثلاث التي اغلقت القواعد الفرنسية على اراضيها مالي وبوركينا فاسو والنيجر. فضلا عن ذلك، تضاعف نفوذ فرنسا، العضو المؤسس للمشروع الاوروبي بالشراكة مع المانيا، داخل الاتحاد، بسبب ضعف ماكرون في الداخل، ومشاكل بلاده الاقتصادية. في اختصار، ان باريس تجد نفسها، عام 2025، في مواجهة تحديات استثنائية في الداخل والخارج. تعيش فرنسا اليوم تجربة مرة، لا بل لا يتردد البعض عن وصفها بـ "المصرية"، وثمة حاجة الى حكومة قادرة على تهدئة الاوضاع والتحاور مع الجميع، وخصوصا الاستدامة. ذلك ان حكومة جديدة تسقط في البرلمان خلال ثلاثة اشهر تعني ان على ماكرون الرحيل عن الرئاسة، وهو امر لا يريده ويصر على البقاء في الاليزيه حتى آخر يوم من ولايته، في وقت تطمح لوين الى الفوز بالرئاسة عام 2027. اما زعيم حزب "فرنسا الالية" جون لوك ميلونشون، فأشار الى ان بارنييه غادر بعد ثلاثة اشهر، في حين لن يصمد ماكرون لثلاث سنوات اخرى.

بالنظر الى المشهد السياسي المفتت اليوم، فان لوين وميلونشون واثقان من قدرتهما على التأهل للدورة الثانية والنهائية من هذه الانتخابات، خصوصا في ظل التنافس والتناحر الذي يعرفه المعسكر الرئاسي من جهة واليمين التقليدي من جهة ثانية، لاسيما ان فرنسا تشهد ظاهرة التطرف في خيارات الناخبين الفرنسيين، بعد تآكل الاحزاب الوسطية من اليمين واليسار في البلاد، بسبب خيبة امل الناخبين من اداء الحكومات السابقة، وهو ما يجعل فرنسا، كما سائر اوربا، عالقة في حلقة سياسية مفرغة. بمعنى آخر، اصبح الجمود هو عنوان المرحلة في فرنسا التي دخلت مرحلة عدم الاستقرار السياسي وصارت امام سلسلة متتالية من "حكومات الاقلية"، القصيرة العمر، والتي ستعاني لتأدية مهماتها.